## كلمة مجلس النواب اليمنى

للدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

"البرلمانات كمروج لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون" ٢٠١٨ نوفمبر ٢٠١٨

قصر الأمم - جنيف

خالد مجود الصعدي - رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بالمجلس

(تحسين مشاركة البرلمانات في الآليات الدولية لحقوق الإنسان)

السيد الأمين العامر للأممر المتحدة

السيد المفوض السامى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

السادة رئيس وأعضاء مجلس حقوق الإنسان

السيدات والسادة أعضاء المجلس

السيد الأمين العامر للاتحاد البرلماني الدولي، رئيس الدورة الثانية لمنتدى الأممر المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون

الحضورجميعاً

## السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أشارك بمداخلة البرلمان اليمني للدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون "البرلمانات كمروج لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون" مشاركة من البرلمان اليمني في فعاليات هذا المنتدى الرائد.

بداية يشيد البرلمان اليمني بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٤/٢٨ المؤرخ في ٩ أبريل ٥٠٠٠ بإنشاء منتدى معني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، ويشيد بكل المبادرات التي تسهم بشكل فاعل في تعزيز حقوق الإنسان في العالم وبين الشعوب.

وترجمة للبند (٢) من بنود جدول أعمال المنتدى وباعتبارنا في مجلس النواب ممثلين للشعب اليمني. فإننا نسمع منتداكم هذا مظلومية الشعب اليمني الذي تعرض وما يزال يتعرض منذ مارس ١٠٠٥م لحرب ظالمة وحصار شامل قضى على مقومات بقائه. هذه الحرب المنسية التي باتت على أعتاب الدخول في عامها الخامس، إذ نطالب هذه الآليات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية لإجراء تحقيق شامل ومستقل لمعاقبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في اليمن وجرائم الحرب التي حدثت لشعبه مئذ العام ٢٠١٥ وإنصاف الضحايا.

إذ نُشير هنا إلى أن الجمهورية اليمنية مصادقة على أكثر من ٦٠ اتفاقية دولية وبرتوكول معنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته. كما أنها أعدت العديد من القوانين الوطنية المعززة لتلك الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

وكان البرلمان اليمني قد أنشأ مبكراً، منذ قيام الوحدة اليمنية في العام ١٩٩٠ وتأسيس التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، لجنة دائمة معنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته أسهمت في إنجاز الكثير من الاستحقاقات الدولية والوطنية في مجال حقوق الإنسان. وفي العام ٢٠١٤ كانت هذه اللجنة، المكونة من جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان اليمني، على وشك إقرار مشروع قانون لإنشاء آلية وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس لولا التدخل العسكري لدول تحالف الحرب على اليمن بقيادة المملكة السعودية الذي أعاق إنجاز ذلك الاستحقاق الديمقراطي للشعب اليمني، كما أن تدخلاته السافرة في الشأن اليمني ومحاولاته المستمرة في استمالة واستقطاب أعضاء البرلمان قد حال دون وجود توافق سياسي بين ممثلي الأحزاب السياسية فيه لاستكمال دراسة وإقرار ذلك المشروع.

وفي محور تحسين مشاركة البرلمانات في الآليات الدولية لحقوق الانسان فإننا في مجلس النواب نقترح ما يلى:

- نحث المشاركين على ضرورة إيجاد تدابير لازمة لضمان مشاركة البرلمانات الوطنية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وآلياته، مشاركةً منظّمة ومُنتظِمة؛
- نؤكد هنا على الملاحظات والتوصيات التي خرجت بها حلقة النقاش المنعقدة في ١١ يونيه ٢٠١٣ التي تضمنها التقرير الموجز للمناقشات (A/HRC/35/16) والتي تشكلت هذه الحلقة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٠/٠ بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمجلس للوقوف على مساهمة البرلمانات في أعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل، وتحديد السبل الكفيلة بالارتقاء أكثر بتلك المساهمة.

- نؤكد على الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة الحديثة المعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام ٢٠١٢ (A/HRC/38/25).
- لزيادة التعاون بين البرلمانات وهيئات حقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الهيئات، نحث الدول ومنها حكومة بلادنا على سرعة إنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة كالمراصد الوطنية لحقوق الإنسان والطفل باعتبارها استحقاقات بالغة الأهمية لتعزيز حقوق الإنسان والطفل والوفاء بالالتزامات التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات الدولية وبروتوكولاتها المعنية بحماية حقوق الإنسان.
- كذلك لابد من إيجاد آليات تواصل وتنسيق فاعلة في مجال حقوق الإنسان بين البرلمانات الوطنية، وعلى وجه الخصوص لجان حقوق الإنسان فيها وبين نظيراتها في البرلمانات الدولية والإقليمية لاسيما في الاستفادة من التجارب والمبادرات الناجحة التي اتخذتها هذه المنظمات بهدف تعزيز الاهتمام الذي توليه البرلمانات الوطنية لقضايا حقوق الانسان.
- يدعو البرلمان اليمني الدول ومنها حكومة بلادنا إلى إشراك البرلمانيين إلى جانب ممثلي الحكومات في التفاوض على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإلى إشراك البرلمانيين في جميع مراحل إعداد وصياغة التقارير الدورية الشاملة المقدمة لمجلس حقوق الإنسان.
- ندعو مجلس حقوق الإنسان إلى تعزيز مشاركة البرلمانيين في مناقشة هذه التقارير
   وفى تأسيس آليات واضحة وفاعلة في متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة منها.

١٩ نوفمبر ٢٠١٨مالجمهورية اليمنية – صنعاءمجلس النواب

Republic Of Yemen

**House Of Representatives** 

The Yemeni parliament's Speech

**Second session of the United Nations Forum on** 

**Human Rights**,

**Democracy and the Rule of Law** 

"Parliaments as promoters of human rights,

democracy and the rule

of law"

23 -22November 2018

Palais des Nations – Geneva

Khaled Majour Al-Saadi - Chairman of the

**Committee on Public** 

Liberties and Human Rights in the House

(Improved participation of parliaments in

international human rights

mechanisms)

Mr. Secretary-General of the United Nations

Mr. High Commissioner for Human Rights

**President and Members of the Human Rights Council** 

Secretary-General of the IPU, Chairman of the

**Second Session of the** 

**United Nations Forum on Human Rights, Democracy** 

and the Rule of

Law

All attendees,

I am pleased to participate with the Yemeni

parliament's speech in the

**Second Session of the United Nations Forum on** 

Human Rights,

Democracy and the Rule of Law: "Parliaments as Promoters of Human

."rights, Democracy and the Rule of Law First, the Yemeni Parliament hails the Human Rights

**Council Resolution** 

28/14 of 9 April 2015 to establish a forum on human rights, democracy

2

Republic Of Yemen

**House Of Representatives** 

and the rule of law. It also hails all initiatives that contribute effectively to

.the promotion of human rights in the world and between peoples

According to item (2) of the Forum agenda and as representatives in the

House of the Yemeni people, we would like to inform your forum about

the injustice that the Yemeni people faced and still facing since March

2015 including the unjust war and the total blockade that have destroyed

the foundations of Yemen survival. Due to this forgotten war, which is on

the threshold of entering its fifth year, we call upon these international

mechanisms, especially the UN Security Council and the Human Rights

Council, to establish an international commission of inquiry to conduct a

comprehensive and independent investigation to punish the perpetrators of

violations in Yemen and the war crimes committed against its people since

.2015 as well as to do justice to the victims We note that the Republic of Yemen has ratified more than 60

international conventions and a protocol on the protection of human rights

and freedoms. It has also prepared a number of national laws in support of

.those ratified international conventions

The Yemeni Parliament established, since the Yemeni Unity in 1990 and

the establishment of multi-party and peaceful transfer of power, a

permanent committee on the protection of human rights and freedoms

which has contributed to the achievement of many international and

.national human rights obligations

In 2014, this committee, made up of all the parties represented in the

Yemeni parliament, was about to adopt a draft law establishing an

independent national human rights mechanism in accordance with the

Paris Principles if the military intervention of the war-allied countries led

by Saudi Arabia had not hindered the achievement of the democratic

maturity of the Yemeni people. Also, this blatant interference in the

Yemeni affairs and the continued attempts to attract members of

Parliament prevented the existence of political consensus between representatives of political parties in order to complete the study and approval of that draft law 3

Republic Of Yemen House Of Representatives

In order to improve the participation of parliaments in the international

human rights mechanisms, we in the House of Representatives propose the following:

- We urge participants to adopt the necessary measures to ensure an organized and systematic participation of national parliaments in the work of the Human Rights Council and its mechanisms.
- We confirm the observations and recommendations made by the panel discussion held on 11 June 2013 in the summary report of the discussions (A / HRC / 35/16), which this discussion was formed by

Human Rights Council resolution No. 30/14 on the occasion of the

10th anniversary of the Council Parliaments in the work of the

Council and its universal periodic review, and to identify ways of

further enhancing that contribution.

- We confirm the conclusions of the recent study prepared by the

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

in 2012 (A / HRC / 38/25).

- To increase cooperation between parliaments and human rights

bodies in order to implement the recommendations of those bodies,

we urge States, including the Government of our country to

accelerate the establishment of national reporting and follow-up

mechanisms such as the National Observatory for Human Rights and

Children as critical to the promotion of human and child rights and

the fulfillment of the obligations included in many international

conventions and protocols on the protection of human rights.

- Effective human rights coordination mechanisms should also be

established between national parliaments, in particular Human

Rights Committees and their counterparts in the international and

regional parliaments to benefit from the successful experiences and

initiatives taken by these organizations with a view to enhancing the

attention given by national parliaments to human rights issues.

4

**Republic Of Yemen House Of Representatives** 

- The Yemeni Parliament calls on states, including our government, to involve parliamentarians, together with government representatives, in negotiating international human rights instruments and to involve parliamentarians in all stages of drafting comprehensive periodic reports to the Human Rights Council.

- We call on the Human Rights Council to enhance the participation of parliamentarians in discussing these reports and in establishing clear and effective mechanisms in following up the implementation of the recommendations driven from them.

November 19, 2018

Republic of Yemen

The House of Representative